



قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة منظمات المجتمع المدني

**الاجتماع
التاسع والعشرون
للجنة مؤسسات المجتمع المدني**

التقرير والتوصيات

فيديو كونفرنس: 27 يناير/ كانون ثان 2021



قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة منظمات المجتمع المدني

الاجتماع التاسع والعشرون للجنة مؤسسات المجتمع المدني العربية مقر الأمانة العامة: 27 يناير 2021

التقرير والتوصيات

■ الافتتاح:

- تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2286) في دورته (106) بتاريخ 2020/9/3، تم عقد الاجتماع التاسع والعشرون للجنة مؤسسات المجتمع المدني، بمشاركة 8 دول عربية (المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية) إلى جانب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة منظمات المجتمع المدني)، وذلك عن طريق تقنية الفيديو كونفرنس يوم الأربعاء الموافق 27 يناير 2021. (مرفق رقم (1) قائمة المشاركين)
- افتتحت معالي السفيرة / د. هيفاء أبو غزالة - الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية فعاليات الاجتماع ورحبت بالحضور وقدمت خلفية مختصرة حول تشكيل اللجنة والهدف منها وهو دراسة منح صفة مراقب لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني الراغبة في الحصول على الصفة واعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما أكدت معاليها على أهمية استمرار عمل لجنة مؤسسات المجتمع المدني في إداء مهمتها وفقاً لولايتها المعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام 2005 لتظل بوصفها الجهة المعنية بمنح صفة مراقب لمنظمات المجتمع المدني الراغبة في الحصول على هذه الصفة.
- في إطار مبدأ التداول في تسليم الرئاسة بين ترويكا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رحب السيد/ ناجي عبد ربه العجي مدير إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر (الرئاسة السابقة للجنة) بالسادة الحضور وأثنى على جهود الأمانة العامة ومن ثم سلم الرئاسة إلى السيد/ خالد بن شفلوت القحطاني مدير إدارة الجمعيات الأهلية بوزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الكويت (الرئاسة الحالية للجنة)، والذي قام من جهته بتوجيه الشكر لدولة قطر على جهودها أثناء فترة ترأسها لأعمال اللجنة.

- انتقلت الكلمة إلى سعادة الوزير المفوض/ د. فراج العجمي مدير إدارة منظمات المجتمع المدني بجامعة الدول العربية، ورحب بالسادة الحضور، وقام باستعراض جهود الأمانة العامة في متابعة وتنفيذ توصيات الاجتماع الثامن والعشرون للجنة مؤسسات المجتمع المدني، وقد ذكر سيادته بأنه بعد تعميم المصفوفة المعدة من قبل الأمانة العامة على أعضاء اللجنة واستلام كافة ملاحظات الدول العربية الواردة عليها وعمل موائمة بينها وبين ومرييات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المصفوفة، قامت إدارة منظمات المجتمع المدني بقطاع الشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة بصفتها مقرر عام لجنة مؤسسات المجتمع المدني بتجميع جميع مواد المصفوفة وإخراجها بشكلها النهائي لتصبح مسودة النظام المحدد للقواعد الأساسية والمعايير الخاصة بتنظيم علاقات التعاون بين أجهزة الجامعة العربية ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربية، والتي تتضمن 14 مادة (مرفق رقم 2 مسودة النظام المحدد).

- تداولت اللجنة في جدول أعمالها جملة مناقشات حول المصفوفة وكيفية تضمين الملاحظات عليها وموائمتها لتعكس رؤية أعضاء اللجنة ومرييات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكانت المناقشات على النحو التالي:

- أشارت ممثلة المملكة المغربية إلى تحفظها على ما جاء في المادة الأخيرة والتي تفيد دخول النظام حيث التنفيذ بعد الاعتماد من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشيرة إلى أن الاعتماد يجب أن يكون من قبل مجلس الجامعة، وفي هذا الصدد أوضح مدير إدارة منظمات المجتمع المدني أن اللجنة قد أوصت في اجتماعها السابق بـ"تكليف مقرر عام اللجنة (إدارة منظمات المجتمع المدني بقطاع الشؤون الاجتماعية) بتعميم مسودة المصفوفة النهائية والمعدة من قبل إدارة منظمات المجتمع المدني والمتضمنة كافة الملاحظات الواردة للأمانة العامة على مسودة لائحة النظام الذي يحدد القواعد الأساسية الخاصة بتنظيم علاقة التعاون بين أجهزة الجامعة العربية والجمعيات غير الحكومية العربية والمتضمنة مرييات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أعضاء لجنة مؤسسات المجتمع المدني لإبداء الملاحظات الختامية عليها ومن ثم عرضها بشكلها النهائي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه القادم"، وأوضح مدير إدارة منظمات المجتمع المدني أنه بالفعل تم رفع توصيات اللجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 106 والذي أصدر بدوره القرار رقم 2285 بتاريخ 2020/9/3 والذي أصدر قراره القاضي بـ "الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع الثامن والعشرون للجنة مؤسسات المجتمع المدني"، وبناء عليه أصبح اعتماد مسودة النظام المحدد للقواعد الأساسية والمعايير الخاصة بتنظيم علاقات التعاون بين أجهزة الجامعة العربية ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربية من اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع التأكيد على أنه فور انتهاء اللجنة من اعتماد اللائحة ورفعها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيتم إبلاغ الفريق الرابع المعني بتطوير البعد الشعبي في منظومة العمل العربي المشترك ليقوم بدوره بعرض الموضوع على مجلس الجامعة العربية.

- قام ممثل الجمهورية اللبنانية بطلب إرجاء اعتماد مسودة النظام لحين إبداء الملاحظات عليها نظراً لأن الظروف

التي مرت بها الجمهورية اللبنانية لم تمكنهم من إبداء الملاحظات في الموعد المحدد سلفاً، في حين أشارت ممثلة جمهورية مصر العربية إلى أن مسودة النظام لم تصل إليها ولم تطلع عليها للتأكد من تضمين ملاحظات جمهورية مصر العربية عليها، لذا طلبت تأجيل البت في اعتماد النظام المحدد للقواعد الأساسية والمعايير الخاصة بتنظيم علاقات التعاون بين أجهزة الجامعة العربية ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربية لحين إبداء الملاحظات عليها وتضامن معها ممثل الجمهورية اليمنية، وفي هذا الصدد أوضح مدير إدارة منظمات المجتمع المدني، أنه بالفعل تم تعميم المصفوفة على جميع الدول العربية أكثر من مرة ولم ترد عليها ملاحظات إلا من دولة قطر وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية، وقد تم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار وعمل موائمة بينها وبين كافة الملاحظات الواردة مسبقاً ومرثيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتم تعميم مسودة المصفوفة على أعضاء اللجنة بعد إدراج الملاحظات عليها، وفيما يخص عدم إرسال مسودة اللائحة وعدم تعميمها، فقد أوضح مدير إدارة المجتمع المدني أنه بالفعل تم تعميم مسودة المصفوفة ومسودة اللائحة في صورتها النهائية على أعضاء اللجنة ضمن مرفقات جدول أعمال الاجتماع التاسع والعشرون وهذا مثبت بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 20/1693/3 بتاريخ 29/12/2020، كما أشار سيادته أن مسودة النظام المحدد للقواعد الأساسية والمعايير الخاصة بتنظيم علاقات التعاون بين أجهزة الجامعة العربية ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربية المعدة من قبل إدارة منظمات المجتمع المدني تضمن فقط تجميع وتفريغ لما ورد في المصفوفة بعد حذف المواد المكررة والمواد المدمجة والمحذوفة استناداً لملاحظات الدول العربية إلى جانب التعريفات.

- وبعد استعراض مستفيض للمذكرة الشارحة والاستئناس بملاحظات الدول الأعضاء ذات الصلة خلصت اللجنة إلى التوصيات التالية:

التوصيات:

1. التأكيد على استمرارية لجنة مؤسسات المجتمع المدني في أداء مهمتها وفقاً لولايتها المعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام 2005 لتكون هي الجهة المعنية بالنظر في الطلبات المقدمة من منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الراغبة في الحصول على صفة مراقب في أجهزة الجامعة ورفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإقرارها، وتتشكل هذه اللجنة من عضوية كل من: ترويكا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب سبعة دول أعضاء دائمين من الدول العربية (المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية)، وتكون الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية/ إدارة منظمات المجتمع المدني) مقرراً عاماً للجنة.

2. تكليف مقرر عام اللجنة (ادارة منظمات المجتمع المدني بقطاع الشؤون الاجتماعية) بإعادة تعميم مسودة المصفوفة النهائية والمعدة من قبل ادارة منظمات المجتمع المدني والمتضمنة كافة الملاحظات الواردة للامانة العامة على مسودة لائحة النظام الذي يحدد القواعد الاساسية الخاصة بتنظيم علاقة التعاون بين اجهزة الجامعة العربية والجمعيات غير الحكومية العربية والمتضمنة مرييات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمرفق بها مسودة النظام المحدد للقواعد الأساسية والمعايير الخاصة بتنظيم علاقات التعاون بين أجهزة الجامعة العربية ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربية على أعضاء لجنة مؤسسات المجتمع المدني لإبداء الملاحظات الختامية على مسودة النظام المحدد للقواعد الأساسية والمعايير الخاصة بتنظيم علاقات التعاون بين أجهزة الجامعة العربية ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربية في موعد غايته شهرين من تاريخ التعميم، تمهيدا لادراج كافة الملاحظات عليها واعادة إرسالها مرة أخرى لأعضاء اللجنة تمهيدا لعرضها بشكلها النهائي خلال الاجتماع القادم للجنة واعتمادها ومن ثم رفعها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه القادم.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

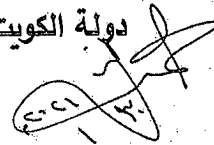


السفيرة/د. هيفاء أبو غزالة

الأمين العام المساعد

رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

دولة الكويت



السيد/ خالد بن شفلوت القحطاني

مدير إدارة الجمعيات الأهلية

بوزارة الشؤون الاجتماعية



قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة منظمات المجتمع المدني

**قائمة بأسماء المشاركين في
الاجتماع التاسع والعشرين
للجنة مؤسسات المجتمع المدني**

(فيديو كونفرانس : 2021/1/27)

قائمة بأسماء المشاركين في الاجتماع التاسع والعشرين
للجنة مؤسسات المجتمع المدني
(فيديو كونفرانس: 2021/1/27)

المملكة العربية السعودية:

سكرتير ثان بالمندوبية

الأستاذة/ أمينة الشهراني

جمهورية العراق:

مستشارة بالمندوبية

الدكتورة/ سميرة رشيد جابر

دولة قطر:

مدير إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة - وزارة
التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية

السيد/ ناجي عبد ربه العجي

رئيس قسم الدراسات وتطوير العمل بإدارة الجمعيات
والمؤسسات الخاصة - وزارة التنمية الإدارية والعمل
والشؤون الاجتماعية

السيد/ محمد عبد الله الهاجري

دولة الكويت:

مدير إدارة الجمعيات الأهلية - وزارة الشؤون
الاجتماعية

السيد/ خالد القحطاني

وزارة المالية

السيد/ عبد الله الراشد

الجمهورية اللبنانية:

سكرتير بالمندوبية

السيد/ شربل نمر

جمهورية مصر العربية:

سكرتير ثاني - قطاع حقوق الانسان
المنظمات غير الحكومية

السيدة/ ايناس فيصل

المملكة المغربية:

مستشارة بالمندوبية

السيدة/ هند الشيخ

الجمهورية اليمنية:

وزير مفوض بالمندوبية

الدكتور/ علي صالح موسى

الامانة العامة لجامعة الدول العربية:

الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

السفيرة/ د. هيفاء أبو غزالة

مدير إدارة منظمات المجتمع المدني

الوزير المفوض/ د. فراج العجمي

عضو بإدارة منظمات المجتمع المدني

السيد/ وليد جوده

عضو بإدارة منظمات المجتمع المدني

الأستاذة / بسنت خاطر

عضو بإدارة منظمات المجتمع المدني

السيد/ محمد يونس